# كليـــة القانون أم كليـــة الحقوق؟

أ.د هادي نعيم المالكي

كلية القانون

جامعة بغداد

**Prof. Hadi Naeem Almaliky**

**College of Law**

**University of Baghdad**

**Email: dr.hadialmaliki@yahoo.com**

تختلف الكليات المتخصصة بدراسة علم القانون في الدول العربية في تسمية المؤسسة التعليمية التي تتولى تدريس علم القانون، فالبعض يطلق عليها كلية القانون والبعض الآخر يطلق عليها كلية الحقوق. هنا يثار التساؤل أيهما أصح؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في بحثنا هذا. وللإجابة على هذا التساؤل سنعتمد على المنهجيات الثلاثة الآتية:

**١.المنهج المنطقي**

من المتعارف عليه أن يطلق على الكليات أو المعاهد أو المؤسسات العلمية اسم العلم الذي تدرسه، فكلية الطب تدرس علم الطب، وكلية الهندسة تدرس علم الهندسة، وقسم الرياضيات يدرس علم الرياضيات وهكذا. وكذلك الحال بالنسبة لكلية القانون باعتبار إن القانون هو العلم الذي تدرسه هذه الكليات وبجميع فروع علم القانون. ومما يؤكد ذلك إن الأقسام العلمية في الكلية تسمى بالتخصصات الدقيقة لعلم القانون، فنجد قسم القانون العام وقسم القانون الخاص وقسم القانون الدولي وقسم القانون الجنائي ... الخ.

كذلك ومن الطريف أن نجد أن الكليات التي تسمى كليات الحقوق تمنح خريجيها شهادة البكالوريوس في القانون ( وليس في الحقوق)، أو شهادة الماجستير أو الدكتوراه في القانون العام أو القانون الخاص أو القانون الدولي أو القانون الجنائي.

فمن غير المنطقي أن يطلق على اسم الكلية جزء من العلم الذي تدرسه، فكلية (أو قسم) الرياضيات تدرس علم الرياضيات بكل أجزائه ومن ضمنها الأعداد بمختلف انواعها، فلا يطلق عليها كلية الأعداد وإنما كلية الرياضيات، وكذلك الأمر في كلية الطب فهي تدرس علم الطب بمختلف أجزائه من أمراض وأدوية وغيرها فلا يطلق عليها كلية الأمراض، إنما كلية الطب. وكذلك الأمر مع كلية الهندسة فهي تدرس علم الهندسة بكل فروعه وأجزائه فلا تسمى كلية المساحة أو الأحجام أو غيرها من أجزاء علم الهندسة، إنما تسمى كلية الهندسة.

وهذا ما ينطبق على كلية القانون فلا تسمى على جزء من العلم مثل الحقوق أو الالتزامات أو الاختصاصات، فلا تسمى كلية الالتزامات أو كلية الاختصاصات، وإنما يطلق عليها اسم العلم الذي تدرسه بجميع فروعه أي كلية القانون.

**٢. المنهج اللغوي المقارن**

كما هو معروف فإن كليات القانون لا توجد في الدول العربية فقط وإنما توجد كذلك في مختلف دول العالم، ولكن يبدو أن مشكلة الاختلاف في تسمية الكلية التي تدرس علم القانون موجودة في الدول العربية فقط. فلو رجعنا إلى اللغة الفرنسية نجد أن كلية القانون تسمى " Faculté de Droit "، وكلمة Droit تعني هنا ( قانون) وليس حق، وعلى هذا النحو إذ ما ترجمت العبارة الأنفة الى اللغة العربية فانها تعني كلية القانون.

أما بالنسبة للغة الانكليزية فإنها يطلق عليها " School (or College) of Law " ، وليس (College of Rights)، وكما هو معروف فإن كلمة " Law " تعني قانون وكلمة ( Right) تعني حق، وبذلك فهي تسمى كلية القانون باللغة الانكليزية وليس كلية الحقوق. أما باللغة الألمانية فتسمى كلية القانون (Rechtswissenschaftlche Fakultät )، وباللغة الاسبانية تسمى كلية القانون (Facultad de Dercheo )، وباللغة الايطالية تسمى كلية القانون ( Facoltà di Giurisprudenza )، وباللغة البرتغالية تسمى كلية القانون ( Faculdade de Direito). وباللغة الروسية تسمى كلية القانون( Юридический факультет ). وبالتالي فان ما معمول به في كل دول العالم هو تسمية كلية القانون.

**٣.المنهج التأريخي**

يرجع تأسيس المؤسسات التعليمية المتخصصة في علم القانون في الدول العربية إلى العهد العثماني. ففي مصر فقد تأسست عام ١٨٦٨ تحت تسمية مدرسة الإدارة والألسن، ثم فصلت مدرسة الإدارة عن مدرسة الألسن وتحولت من مدرسة إلى كلية وصارت تسمى (كلية الحقوق) سنة ١٩٢٥. وفي العراق تأسست (مدرسة الحقوق) عام ١٩٠٨، ثم جرى تغيير اسمها إلى (كلية الحقوق) سنة ١٩٢٨ وإلى (كلية القانون والسياسة) سنة ١٩٦٩ ثم إلى (كلية القانون) سنة ١٩٨٧. وفي اللغة التركية يقابل كلمة (حقوق) كلمة (قانون)، حيث يطلق على كلية القانون ( Hukuk Fakültesi)، ومن هنا جاءت تسمية كلية الحقوق لكليات القانون التي تأسست في الدول العربية في العهد العثماني، حيث إنها ترجع في أصلها إلى اللغة التركية وليس إلى اللغة العربية.

وكان العراق رائدا في مراعاة التدقيق اللغوي والمحافظة على سلامة اللغة العربية ربما أكثر قليلا من بقية الدول العربية، فهو ومنذ بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢٥ اعتنى كثيرا باختيار المفردات العربية السلمية لاطلاقها على المصطلحات العلمية الجديدة أو المستحدثة، فلم

يتبنى مثلا تسمية (دستور) غير العربية وإنما تبنى تسمية (القانون الاساسي) ليطلقها على الدستور العراقي الأول لعام ١٩٢٥ كما هو معروف.

خلاصة القول، ومن خلال المنهجيات العلمية التي تم استعراضها في أعلاه نخلص إلى إن التسمية الصحيحة هي (كلية القانون)، وإن تسمية (كلية الحقوق) غير صحيحة كونها ذات أصل تركي وليس عربي.